الاتجاه اللغوي في تفسير الإمام مالك بن أنس

د. مطهر يوسف بن ناصر
استشارية اقرأ، كنو- نيجيريا

الملخص

إن الإمام مالكًا بن أنس مفسر طويل الباع في علم التفسير، فكان يعتبر أول من صنف تفسير القرآن بالأسانيد على طريقة الموطأ، ثم تبعه الأئمة الحفاظ، وإن لم يستوعب في تفسيره جميع نصوص القرآن الكريم -كما فعل غيره من مشاهير المفسرين.

ويتميز تفسيره بالتعددية في اتجاهاته، وقد استرعى انتباهنا من بين هذه الاتجاهات الاتجاه اللغوي الذي يبرهن أن الإمام مالكًا عالم موسوعي أخذ -إلى جانب علمي الحديث والفقه- بنصيب موفور من علوم اللغة العربية، ويدحض في الوقت نفسه الكثير من الشبهات التي أثيرت للتشكيك في فصاحة الإمام مالك في العربية.

والجدير بالإشارة أن بروز الاتجاه اللغوي في تفسيره لم يكن من قبيل الصدفة، فقد كان الإمام مالك عالما لغويًّا يتحرى الدقة اللغوية في تفسير القرآن، فكان يمتعض ممن يفسر كتاب الله وهو غير عالم بلغة العرب، وذلك لما روي عنه «لا أوتى برجل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا».

المقدمة

الحمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على الرسول الأمين، وعلى آله وأصحابه المكرمين.

أما بعد، فالإمام مالك بن أنس من الرموز الإسلامية الخالدة التي تستحق الاحتفاء بها في كل زمان ومكان، لما تركت للإسلام والمسلمين من منجزات ضخمة، تموضعت بها اللبنة الأساسية للعديد من العلوم والمعارف الإسلامية، ففي الحديث -مثلا- يعتبر كتاب موطأ مالك أول كتاب مؤلف جمع أحاديث رسول الله ﷺ، كما كان الإمام مالك أحد الأئمة الأربعة الذين بنوا في الفقه الإسلامي مذاهب يسلكها المسلمون إلى فهم شرائع دينهم، وكذلك يعد أول من صنف في التفسير بأسانيد على طريقة الموطأ.

فنشيد بمؤتمر الإمام مالك الذي نظمته ودعتْنا إليه الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة ليبيا، فإنهم بهذا المؤتمر الجميل قد اعترفوا بفضل إمام دار الهجرة، وردوا له الجميل، جزاهم الله كل خير.

وتسرني المشاركة في فعاليات المؤتمر بموضوع موسوم بـ (الاتجاه اللغوي في تفسير الإمام مالك بن أنس)، إن هذا الموضوع تكمن أهميته في أنه يتضامن مع الإمام مالك أمام الشبهات التي أثيرت للنيل من سيرته ومسيرته، وذلك من خلال دراسة وصفية تحليلية لاتجاهه اللغوي ومرجعياته، ونماذج ذلك في تفسيره -رحمه الله تعالى- كما أن الورقة تتناول في مباحثها الأولى الحديث عن سيرته وكشف الشبهات التي أثيرت حولها، ثم الإدلاء بإجابة مقنعة عن سؤال قديم متجدد: هل كان الإمام مالك مفسرًا له كتاب في التفسير؟ وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الإمام مالك والشبهات التي أثيرت حول سيرته:

هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غَيْمَان ابن خُثَيْل بن عمرو بن الحارث، وهو ذو أصبح بن عوف بن مالك بن زيد بن شداد بن زرعة، الحِمْيَرِيّ الأصبَحي[1]، نسبة إلى حِمْيَرَ: وهي أصول القبائل التي نزلت أقصى اليمن، وإلى أصبح: وهي قبيلة تنتسب إلى يعرب بن قحطان[2]، وكان يلقب بإمام دار الهجرة[3]، وأمه هي: العالية بنت شريكٍ الأزْدية[4].

ولد الإمام مالك في أصح الأقوال عام 93 للهجرة، بقرية ذي المروة على بُعد ثمانية بُرُد (160 كيلا تقريبًا) شمالي المدينة المنورة، في عهد الخليفة سليمان بن عبد الملك بن مروان، وكانت وفاته صبيحة يوم الأحد 14 من ربيع الأول عام 179هـ، ودفن في البقيع وعمره حوالي 85 سنة[5].

وقد أثيرت كثير من الشبهات حول سيرته، رأينا من الأهمية بمكان كشف ما يمت منها بصلة إلى موضوعنا، ومن ذلك الطعن في أصله بأنه ليس عربيًّا، فقيل: إن والدته مولاة عبيد الله بن معمر، وإن اسمها طليحية[6]، كما قيل: إن جده الأعلى أبا عامر كان مولى تيم، كما

---

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 48/8.

(2) ينظر: السمعاني، الأنساب، 174/1، و 270/2.

(3) وكان من أوائل من أطلق عليه هذا اللقب أيوب بن سويد الرملي (ينظر: القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، 77/1).

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 48/8.

(5) ينظر: دار الإفتاء الكويتية، المذاهب الفقهية الأربعة (ص58 و 66-67).

(6) ينظر: القاضي عياض، ترتيب المدارك 112/1.

ورد في صحيح البخاري: كتاب الصوم، أن عمه المكنى بأبي سهيل من الموالي، فرُوي «عن ابن شهاب، قال: أخبرني ابن أبي أنس مولى التيميين أن أباه حدثه أنه سمع أبا هريرة ﷺ يقول: قال رسول الله ﷺ: إِذَا دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ فُتحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وغُلِّقَتْ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ، وسُلْسِلَتْ الشَّيَاطِينُ»[1]، وجاء في شرح ابن حجر أن «مولى التيميين: أي مولى بني تيم، والمراد منهم آل طلحة بن عبيد الله أحد العشرة، وكان أبو عامر والد مالك قد قدم مكة..»[2].

وبلغ الطعن منتهاه أن يقال: إنه كان يلحن بالعربية، وعيب عليه في كثير من العبارات والكلمات، منها أنه جَمع كلمة (دجال) على (دجاجلة)، وورد ذكره في (تاج العروس) أن عبد الله بن إدريس الأَزْدي قال: «ما عرفت دجالا يجمع على دجاجلة، حتى سمعتها من مالك»[3]، كما ذكره صاحب لسان العرب[4]، أنه لم يسمع من أحد جمعه بهذه الصيغة إلا من مالك بن أنس، على خلاف ما ورد في أحاديث نبوية، منها حديث: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ»[5]، وحديث: «بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ قَرِيبٌ مِنْ ثَلَاثِينَ دَجَّالِينَ كَذَّابِينَ»[6]، وتتكدس كتب التاريخ بحكايات أخرى يتناقلها المرجفون، لإثبات دعواهم في

(1) أخرجه البخاري في صحيحه برقم 3277، 123/4.

(2) ابن حجر، فتح الباري، 114/4.

(3) الزبيدي، تاج العروس، 472/28.

(4) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 236/11.

(5) أخرجه مسلم في صحيحه برقم 7، 12/1.

(6) أخرجه أحمد في مسنده برقم 9548، 338/15، وقال الألباني: «أخرجه أحمد بسند صحيح على شرط الشيخين» (سلسلة الأحاديث الصحيحة، 251/4).

لحن الإمام مالك –رحمه الله– منها ما روى المبرد في كتاب (اللّحنة) عن محمد بن القاسم التمائمي أن الأصمعي قال: «دخلت على مالك بن أنس بالمدينة، فما هبت عالما قط هيبتي له، فتكلم فلحن، فقال: مطرنا البارحة مطرًا وأيّ مطرًا، فخفّ في عيني، فقلت له: يا أبا عبد الله، قد بلغت من العلم هذا المبلغ، فلو أصلحت من لسانك! فقال لي: فكيف، لو رأيت ربيعة بن عبد الرحمن؟! قلنا له: كيف أصبحت؟ فقال: بخيرًا بخيرًا، وإذا هو قد جعله لنفسه قدوة في اللحن وعذرًا»[1].

كل هذا غيض من فيض ما رمي به الإمام مالك من الشبهات؛ لغرض الطعن في سيرته ومسيرته، وإن هي إلا أفيكة أفّاك، ليس لها أساس من الصحة، ويتبين ذلك فيما يأتي:

أ ـ أن كتب التراجم والأنساب وثقت أن الإمام مالكًا عربي قح، ينتهي نسبه إلى قبيلة أصبح اليمنية، ولم يجر عليه رق قط، ولم تكن أسرته من الموالي كما أثير، وقد قال ذلك بنفسه «لسنا موالي آل تيم، إنما نحن عرب من أصبح، ولكن جدي حالفهم»[2]، وتبيّن في قوله أن ما بين جده الأعلى «وبين عبد الرحمن بن عثمان بن عبيد الله حلف لا ولاء، والحلف قد يكون بين العرب الأحرار، والولاء لا يكون إلا بين عربي ومولى، وخبر ذلك الحلف: أن مالكًا جد الإمام قال له عبد الرحمن بن أخي طلحة بن عبيد الله التيمي: هل لك

(1) الصولي، أدب الكتاب، ص133.

(2) ابن حجر، فتح الباري، 114/4.

إلى ما دعانا إليه غيرك فأبيناه، أن يكون دمنا دمك، وهدنتنا هدنتك، فأجابه إلى ذلك، فكان بينهما ذلك الحلف الذي يرمي في مغزاه إلى التعاون على النصرة دون سواها»[1].

يضاف إلى ذلك بيان سهيل عمّ مالك بأن المصاهرة هي الآصرة التي تربط بينهم وبين بني تيم، وقال فيه: «نحن قوم من ذي أصبح، قدِم جدّنا المدينة فتزوج في التيميين، فكان معهم، ونسبنا إليهم»[2].

ب_ القول بأن الإمام مالكًا لحّان بالعربية، إنما أريد به الحط من منزلته العلمية، والطعن في سيرته ومسيرته الحافلة بالإنجازات غير المسبوقة في العلوم والمعارف الإسلامية، إن مالكًا لا يتضرر بشيء من الطعون، وهو الذي أجمع اللغويون والنحاة على أنه حجة، وقالوا: «إن كلام مالك ﷺ المتوفى سنة 179هـ حجة، تثبت به القواعد النحوية»[3]، وخير دليل على ذلك أنهم اعتدّوا بما عِيب عليه في جمع (دجال) على (دجاجلة)، في معاجمهم القديمة والحديثة، ولم يروا أي بأس في استخدامه جنبًا إلى جنب مع اللفظ الآخر (دجالون) الوارد في الحديث النبوي، ويؤكد هذا ما ورد في (تاج العروس)، حيث حكى الزبيدي عن شيخه أن اللغويين القدامى «قد جمعوه على دجاجلة على غير قياس»[4]، وما ورد في غير واحد من

(1) أبو زهرة، مالك حياته وعصره، صـ27.

(2) ابن فرحون، الديباج، 84/1.

(3) الفاسي، فيض نشر الانشراح، صـ551.

(4) الزبيدي، تاج العروس، 472/28.

المعاجم الحديثة، فجاء في المعجم الوسيط مثلا «دجل: دجْلا: كذب وموه وادعى، فهو داجل ودجّال (ج) دجاجلة»[1].

وأما الحكاية التي نسبت إلى الأصمعي، فهي باطلة، ويتبين بطلانها فيما يأتي:

- أن محمد بن القاسم التمائمي راوي الحكاية –حسب الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني– لم يكن معروفًا، وأغلب الظن أنه هو محمد بن القاسم اليمامي، وهو أبو العيناء أصله من اليمامة، وقد ورد أنه ليس بثقة؛ إذ قد اعترف بوضع الحديث النبوي، فما بالك بالحكايات[2].
- أن الأصمعي كان من أشد الناس توقيرًا لأئمة السنة.
- أنه كان مبجلا لمالك، حتى روي عنه أنه كان يفتخر بأن مالكًا روى عنه.
- في الحكاية قُرن مالك بشيخه ربيعة، وهذا يدل على تحري الطعن في علماء المدينة، وليس ذلك دأب الأصمعي، إنما هو دأب أصحاب الرأي.
- أن اللحن الذي تضمنته الحكاية خارج عن المعتاد؛ فإن العامة فضلا عن العلماء يقفون بالسكون، وهذا كله يدل أن هذه الحكاية فرية قصد بها الغض من علماء المدينة[3].

---

(1) إبراهيم مصطفى وغيره، المعجم الوسيط، 271/1.

(2) ينظر: اليماني، التنكيل، 509/2.

(3) نفسه.

ومع هذا، فلسنا نقدس الإمام مالكًا ونرفعه فوق الخطأ، وما دام إنسانًا فهو معرض للخطأ واللحن، وكيف نقدسه، وهو القائل في العبارة الشهيرة: «كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر»[1].

وأكرر هنا بالمناسبة القول إن موضوع هذه الورقة (الاتجاه اللغوي في تفسير الإمام مالك بن أنس) تم اختياره؛ لإظهار تضامننا مع الإمام مالك أمام هذه الشبهات التي أثيرت للنيل من نصاعة سيرته وتعكير صفو مسيرته، لكن قبل الحديث عن اتجاهه اللغوي في تفسيره يكون من الموضوعية بمكان الإجابة عن سؤال مهم: هل الإمام مالك مفسر له كتاب في التفسير؟

هل الإمام مالك مفسر له كتاب في التفسير؟

لم يرد أي خلاف في أن الإمام مالكًا -إلى جانب كونه فقيهًا له مذهب فقهي ينسب إليه- مفسر بارع، له منهج خاص في التفسير، لكن الاختلاف يحوم حول الإجابة عن سؤال قديم متجدد: هل له كتاب تفسير؟ حيث إن هناك باحثين معاصرين يمثلهم أمين الخولي، فقد شكك في صحة نسبة كتاب في التفسير إلى الإمام مالك، وبيّن أن ثقته في صحتها اهتزت؛ بسبب اهتزاز ثقته براوي الكتاب خالد بن عبد الرحمن المخزومي[2].

وفي جانب آخر، تكاد تُجمع المصادر والمراجع على نسبة هذا التفسير إلى الإمام مالك، وهذا الإجماع مبني على شهادات عديدة من العلماء الثقات في مؤلفاتهم، منها ما

(1) ابن كثير، البداية والنهاية، 160/14.

(2) ينظر: أمين الخولي، الأعمال الكاملة، ص448.

ذكره القاضي عياض أن الإمام مالكًا كان له «في تفسير القرآن كلام كثير وقد جُمع، وتفسير يرويه عنه بعض أصحابه، وقد جمع أبو محمد مكي مصنفًا فيما روي عنه في التفسير والكلام في معاني القرآن وأحكامه مع تجويده له، وإحسانه وضبط حروفه، وقد ذكره أبو عمرو المقرئ في كتابه في طبقات القراء المتصدرين، وذكر روايته عن نافع»[1].

ومنها شهادة ابن العربي في (القبس شرح موطأ الإمام مالك بن أنس) في بداية باب التفسير، وقال: «هذا كتاب أرسل فيه مالك ﷺ إرسالا، فلقطه أصحابه عنه، ونقلوه كما سمعوه منه، ما خلا المخزومي، فإنه جمع له فيه أوراقًا، ألفيناها في دمشق في الرحلة الثانية إليها، فكتبناها عن شيخنا، لأبي عبد الله المصيصي الأجلّ الأمين المعدل، وكان كلامه –رحمه الله– في التفسير على جملة علوم القرآن، فنظمنا كل علم في سلكه ونظمناه بنظيره، فما كان من قبيل التوحيد ذكرناه في المشكلين، وما كان من قبيل أحكام المكلفين، ذكرناه في أحكام القرآن، وما كان من الشذور المنثورة، والفوائد المتفرقة، رأينا أن نورد منه هاهنا نُبذًا؛ اقتداء به ﷺ في الجامع، حيث ألف أبوابه أنواعًا متفرقة، وحتى يكتمل التصنيف بجميع معانيه، إذ كتاب التفسير من جملة أبواب التصنيف بل جله...»[2].

---

(1) ينظر: أمين الخولي، الأعمال الكاملة 81/1.

(2) ابن العربي، القبس، 1048/2.

وشهادة الداوودي، وقد اعتُبر مالك فيها «أول من صنف تفسير القرآن بالإسناد، على طريقة الموطأ، تبعه الأئمة، فقل حافظ إلا وله تفسير مسند، وله غير الموطأ "كتاب المناسك" و"التفسير المسند" لطيف، فيحتمل أن يكون من تأليفه، وأن يكون علق منه...»[1].

كما أن هناك عددًا من العلماء والكُتّاب اطلعوا على تفسير الإمام، ونقلوا منه معلومات أحالوا عليها في مؤلفاتهم، ويذكر منهم ابن كثير، فقد أحال على تفسير مالك في أكثر من موضع في كتابه (تفسير القرآن العظيم)، ومن ذلك:

ـ قوله عند تفسير آيات الميراث والوصية في سورة النساء: «وقال مالك، فيما يروى عنه من التفسير في جزء مجموع، عن الزهري: أن عروة أعْطى من مال مصعب حين قسم ماله...»[2].

ـ وقوله «وعن مالك في تفسيره المروي عنه، عن محمد بن المنْكَدِر، في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الأَعْلَى[3]﴾، قال: لا إله إلا الله»[4].

ـ وقوله «وقد وقع في التفسير المروي عن الإمام مالك، عن الزهري في قوله[5] ﴿أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ﴾...»[6].

---

(1) الداوودي، طبقات المفسرين، 300/2.

(2) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 220/2.

(3) سورة الروم، من الآية 27.

(4) ابن كثير، مرجع سابق، 312/6.

(5) سورة الإسراء، من الآية 51.

(6) ابن كثير، تفسير القرآن، 85/5.

ثم الإمام السيوطي، فقد أحال هو الآخر على تفسير مالك في مواضع من كتابه (الدر المنثور)، منها:

ـ قوله: «وأخرج مالك في تفسيره عن نافع عن ابن عمر –رضي الله عنهما– في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا﴾[1] قال: هم كفار قريش الذين قتلوا يوم بدر»[2].

ـ وقوله عند تفسير ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[3]: «وأخرج مالك في تفسيره عن زيد بن أسلم قال: نزلت هذه الآية في نفر من الأنصار، فيهم عبد الله بن رواحة..»[4].

وكذلك الألوسي الذي أحال عند تفسير سورة الشعراء على تفسير الإمام مالك، وقال: «وفي تفسير الإمام مالك تسميتها بسورة الجامعة»[5].

ومن خلال هذه الشهادات والإحالات، نتأكد أي تأكد من وجود كتاب في التفسير للإمام مالك، يفترض أنه لم يدونه بنفسه، بل إنه أملاه في مجالسه على مجموعة من تلاميذه، تولوا نَسْخه من بعده ونسبوه إليه، فلا يكون هذا مدعاة للتشكيك إذا عرفنا أن «أغلب ما وصلنا من تراث، أو كتب السابقين الأولين، أغلبها غير مسطور بأيديهم، ولا هي من

(1) سورة إبراهيم، من الآية 28.
(2) السيوطي، الدر المنثور، 42/5.
(3) سورة الصف، الآية 2.
(4) السيوطي، الدر المنثور، 146/8.
(5) الألوسي، روح المعاني، 58/10.

تأليفهم، وإنما هي إما استخرجها أتباعهم ومريدوهم، وإما من إملائهم وكلامهم أثناء دروسهم، وإما من أصول أسمِعتهم ومروياتهم، وإما لخصوها عن كتب لهم، إلى غير ذلك، فكثير من معاجم الشيوخ، وكتب العوالي والمنتخبات والمسندات، والأربعينيات المنسوبة إلى بعض العلماء، لم تكن من جمعهم وتدوينهم، وإنما هي جمع تلامذتهم، أو من جمع علماء آخرين جاؤوا من بعدهم بمدة طويلة، فنجد مثلا حُفاظًا في القرنين الثالث والرابع الهجريين قد جمعوا حديث الزهري والأعمش وسفيان الثوري وغيرهم... حتى إذا انتقلنا إلى التفسير، فإننا سنجد تفسير عبد الله بن عباس -الصحابي الجليل- لم يؤلفه بنفسه، ولكن جمعه اللغوي الفيروز آبادي، كما أن تفسير الإمام الشافعي المسمى بأحكام القرآن لم يؤلفه هو، وإنما جمعه البيهقي، وهناك مجموعة كثيرة من تفاسير الطبقة الأولى، أغلبها مجموع من طرف الغير، كتفسير قتادة، وتفسير مجاهد، وتفسير ابن قيم الجوزية، وتفسير الحسن البصري، وغيرها»[1].

وعلى كل، فقد بُذلت في جمع تفسير الإمام مالك جهود عديدة، يمكن تصنيفها في:

أولا- جهود قديمة بدأت بجمع أحد تلاميذه وهو الإمام المخزومي، الذي أشار إليه القاضي عياض وابن العربي في مؤلَّفَيْهما، ثم جاء مكي بن أبي طالب القيسي الأندلسي المتوفى437هـ، وجمع تفسير الإمام مالك في كتاب سماه: (المأثور عن مالك في أحكام القرآن وتفسيره) وقد ذكر عدد من المترجمين أنه كان في عشرة أجزاء، لكنه في حكم المفقود، ثم قام بعده القاضي أبو بكر بن العربي الإشبيلي المتوفى 543هـ، وأفرد لتفسير مالك بابًا في نحو

(1) حميد لحمر، الإمام مالك مفسرًا، ص166 بتصرف.

أزيد من أربعين صفحة، سماه كتاب التفسير، ضمن أبواب كتابه (القبس شرح موطأ الإمام مالك بن أنس)[1].

ثانيًا– جهود حديثة معاصرة: يتقدمها جهد مشكور قام به الأكاديمي المغربي حميد بن محمد لحمر، في رسالته العلمية التي نال بها دبلوم الدراسات العليا في شعبة الدراسات الإسلامية عام 1990م، تحت إشراف الدكتور الشاهد البوشيخي، وأصدرها الباحث في طبعة أولى عام 1993م في كتاب سماه (تفسير الإمام مالك بن أنس)، وطبع الكتاب طبعة ثانية بإضافات جديدة عام 2006م[2]، ويذكر من بين الجهود الحديثة كذلك ما قام به محمد بن رزق بن طرهوني بمشاركة حكمت بشير ياسين في كتاب (مرويات الإمام مالك بن أنس في التفسير)، وطبع طبعة أولى عام 1995م، وقد جَمَعا فيه ما روي عن الإمام مالك في تفسير القرآن الكريم، معتمدَيْن على كتاب المؤطأ برواية يحيى الليثي ورواية الشيباني التي تتميز بكتاب التفسير، وعلى مرويات الإمام الشافعي في التفسير، وعلى تفاسير أخرى[3].

وبهذا كنا قد أجبنا إجابة وافية تصدع رداء الشك عن السؤال: هل الإمام مالك مفسر له تفسير؟ ويتبقى لنا بعدها أن نتناول بالحديث اتجاهه اللغوي في تفسيره.

---

(1) حميد لحمر، الإمام مالك مفسرًا، ص167.

(2) ينظر: خالد أوخراز، جهود الإمام مالك في علوم القرآن، ص142.

(3) طرهوني وغيره، مرويات الإمام مالك، ص ز.

الاتجاه اللغوي في تفسير الإمام مالك:

1. أهمية اللغة في تفسير القرآن:

نزل القرآن الكريم باللغة العربية، لقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ[1]﴾، وقوله:﴿ كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ[2]﴾، وقوله: ﴿ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا لِيُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى لِلْمُحْسِنِينَ[3]﴾، ولما كان القرآن عربيًّا صار لزامًا أن تكون العربية وعلومها مصدرًا من مصادر تفسير آياته؛ لقول رسول الله ﷺ «أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه»[4]، فإعراب القرآن والتماس غرائبه لا يتأتى إلا بفهم علوم العربية، ولأجل هذا، كان المفسرون بداية من القرون الأولى يلجؤون إلى العربية لبيان معاني القرآن، «وإذا تأملت تفسير القرآن في الآثار المنقولة عن الصحابة أو التابعين... فإنك ستجد ما كان مرجعه اللغة الحظ الأوفر والنصيب الأكثر»[5]، وكانوا بالإضافة إلى ذلك يحذرون بشدة متمرسي التفسير من التهاون بالعربية، فقال مجاهد بن

(1) سورة يوسف، الآية 2.

(2) سورة فصلت، الآية 3.

(3) سورة الأحقاف، الآية 12.

(4) أخرجه أبو يعلى في مسنده برقم 6560، 436/11، وجاء في سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني أنه حديث ضعيف جدًّا (522/3).

(5) الطيار، التفسير اللغوي للقرآن الكريم، ص 6.

جبر: «لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالما بلغات العرب»[1].

وكذلك كان حال الإمام مالك المعروف باستيائه الشديد من المفسر الجاهل باللغة، وذلك بقوله: «لا أوتى برجل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا»[2]. ولأجل ذلك، أولى هو نفسه عناية كبيرة بالجانب اللغوي في تفسيره، تستحق أن تدرس في السطور اللاحقة.

2. مرجعيات الاتجاه اللغوي عند مالك:

إن العناية الفائقة التي أولاها الإمام مالك باللغة العربية، جعلت الباحثين يكتشفون في تفسيره مساحات واسعة يبرز فيها اتجاهه اللغوي، وكانت له مناهل يردها لتروية هذا الاتجاه، ويمكن اختزال هذه المناهل في المرجعيات الآتية:

أ_ **كلام العرب**: ولعله يقصد به سنن العرب ومذاهبهم في الكلام، وقد تحدث عنها اللغويون القدامى كثيرًا ، أمثال ابن فارس الذي ذكر أن من سنن العرب في القرآن الاستعارة، والتمثيل، والقلب، والتقدير، والتأخير، وغيرها،[3] والفراء الذي قال بأن «من لم يعرف مذاهب العرب... لم يكتف ولم يشتف»[4]، وغيرهما، وكذلك نجد في تفسير الإمام مالك أنه

(1) السيوطي، الإتقان، 213/4.

(2) المرجع السابق، 209/4.

(3) ابن فارس، الصاحبي، ص19.

(4) الفراء، معاني القرآن، 417/2.

اعتمد على ما سماه (كلام العرب) في بيان معاني الآيات، في أكثر من موضع، ومن ذلك قوله لما سئل عن تفسير قول الله ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ[1]﴾ «هو رمي الجمار، من كلام العرب أن يسموا العقل النذر، يريدون بذلك العدد»[2]، وقال محمد بن رشد وهو يعلق على تفسير مالك: «إنما تأول مالك أن مراد الله بقوله تعالى: ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ هو رمي الجمار، من أجل أن الوفاء بالشيء لا يكون إلا بإكماله إلى آخره، ورمي الجمار هو آخر عمل الحج مع الطواف الذي ذكره الله معه، فقال: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ[3]﴾، واستدل على ذلك بأن العرب تسمي العقل نذرًا، وهو العدد الذي يجب في الجراح، يريد فكذلك رمي الجمار، سماه الله نذرًا، لأنه عدد واجب رميه في الحج»[4].

ب_ **الرأي:** استند الإمام مالك كثيرًا في التفسير اللغوي لآيات القرآن إلى رأيه، وكانت عبارته في ذلك تتنوع بين (في رأيي) حينًا، و(فيما أرى) حينًا آخر، ومثال العبارة الأولى لما «سئل مالك: عن تفسير ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا[5]﴾، قال: ذهاب العقل في رأيي، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿لَوْلا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ[6]﴾، والإنسان إذا أهمّه الشيء لم يكد يذكر معه شيئًا غيره، حتى إن المريض ليمرض فما يكاد يذكر غير

(1) سورة الحج، من الآية 29.
(2) ابن رشد، البيان والتحصيل، 145/17.
(3) سورة الحج، من الآية 29.
(4) ابن رشد، مرجع سابق، 145/17-146.
(5) سورة القصص، من الآية 10.
(6) سورة القصص، من الآية 10.

مرضه الذي هو فيه»[1]، وجاء في تعليق ابن رشد أن «ذهاب العقل، معناه: أنها أصبحت دالهة على ولدها، ذاهلة عن كل شيء سواه، كالمريض إذا اشتد به المرض يذهل عن كل شيء إلا عن مرضه، ومن ذهل عن شيء فلم يفعله، وهذا هو معنى ما روي عن ابن عباس من أنه قال: المعنى في ذلك: أصبح فؤاد أم موسى فارغًا من كل شيء إلا من ذكر ابنها...»[2].

أما مثال العبارة الثانية، ففي تفسير ﴿كَالْجَوَابِ﴾ في آية ﴿وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ[3]﴾، حيث قال: «كالجوبة من الأرض فيما أرى»[4].

وقد يتساءل سائل: لماذا استند مالك إلى رأيه في التفسير هنا، وهو الذي عُرف بإنكار التفسير بالرأي، وبتهديد المفسر المعتمد على رأيه بضرب رأسه فيما نَقل عنه ضمرة: «لو أن لي سلطانًا على من يفسر القرآن، لضربت رأسه»[5]، وقال الذهبي إنه: «يعني تفسيره بالرأي»[6].

صحيح أن الإمام مالكًا نُقل عنه هذا القول، غير أن المنقول ورد في مناسبة أخرى، وهي مناسبة تفسير آيات الأحكام، وغيرها من الأمور التي نُهي عن إبداء الرأي فيها، أما

(1) ابن رشد، البيان والتحصيل، 483/17.
(2) نفسه.
(3) سورة سبأ، من الآية 13.
(4) ابن رشد، البيان والتحصيل، 116/17.
(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 98/15.
(6) نفسه.

مناسبة التفسير اللغوي فحُق له إبداء رأيه فيها، سيما أنه كان من العرب الفصحاء الذين اعتُبِروا حجة بشهادة اللغويين أنفسهم، وقد قالوا: «إن كلام مالك ﷺ المتوفى سنة 179هـ حجةٌ ثبتُ به القواعد النحوية»[1].

ج_ **لغات العرب ولهجاتها:** اهتم الإمام مالك بلغات العرب ولهجات القبائل المجاورة لبلاد العرب، ويظهر ذلك في اعتماده عليها في تفسير القرآن الكريم، ومن ذلك قوله لما سُئل «عن تفسير: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلا[2]﴾، قال: هي قيام الليل، وهي بلسان الحبشة إذا قام الرجل قالوا: قد نشأ فلان»[3].

وذكر محمد بن رشد أن «قول مالك في ناشئة الليل: قيام الليل، مروي عن ابن عباس، روي عنه أنه قال: ناشئة الليل هي ما وراء العشاء إلى الفجر، وأنه قال: الصلاة بعد العشاء ناشئة الليل، وروي مثله عن قتادة، وقال مجاهد: ساعة تسجد من الليل فهي ناشئة»[4].

3. نماذج من الاتجاه اللغوي في تفسير الإمام مالك:

إن الاتجاه اللغوي في تفسير الإمام مالك ورد في ألوان وصور متعددة، تبعًا لتعدد العلوم اللغوية، وسنحاول تجميع النماذج المتاحة وتفريعها إلى الاتجاهات الآتية:

---

(1) الفاسي، فيض نشر الانشراح، ص551.

(2) سورة المزمل، الآية 6.

(3) ابن رشد، البيان والتحصيل، 131/17.

(4) ابن رشد، البيان والتحصيل، 131/17.

أ_ الاتجاه المعجمي:

ومن نماذج ذلك:

_ قول الإمام مالك لما سئل «عن قول الله تعالى: ﴿مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً[1]﴾، قال: المراغم: الذهاب في الأرض، وسعةً، سعة البلد»[2].

_ وقوله السابق لما سئل: «عن تفسير ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا[3]﴾، قال: ذهاب العقل في رأيي، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿لَوْلا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ[4]﴾، والإنسان إذا أهمه الشيء لم يكد يذكر معه شيئًا غيره، حتى إن المريض ليمرض فما يكاد يذكر غير مرضه الذي هو فيه»[5].

_ وقوله في تفسير ﴿وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ[6]﴾: «لا تحمل ولا تحرك، بدليل قوله: ﴿وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا[7]﴾، قال مالك: يريد: أثبتها»[8]، وذكر ابن رشد أن «تفسير مالك للقدور الراسيات التي لا تحمل ولا تحرك بدليل قوله: ﴿وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا﴾: أثبتها تفسير صحيح نحو تفسير

---

(1) سورة النساء، من الآية 100.

(2) ابن رشد، البيان والتحصيل، 178/17.

(3) سورة القصص، من الآية 10.

(4) سورة القصص، من الآية 10.

(5) ابن رشد، البيان والتحصيل، 483/17.

(6) سورة سبأ، من الآية 13.

(7) سورة النازعات، الآية 32.

(8) ابن رشد، البيان والتحصيل، 116/17.

السدي؛ لأنه قال في ﴿رَاسِيَاتٍ﴾: معناه: ثابتات في الأرض، عظام تنقر من الجبال بأثافيها، فلا تحول عن أماكنها»[1].

ـ وقوله في تفسير ﴿كَانُوا قَلِيلا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ[2]﴾، لما سئل: أهو النوم؟ قال: نعم.[3]

ـ وتفسير معنى اللينة من النخل، في قول الله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ[4]﴾، قال: اللينة ما سوى العجوة من الثمار من الألوان[5]، وذكر ابن رشد أن الأصل الذي يشهد بصحة قول مالك «ما روي عن ابن عباس وغيره من أن رسول الله ﷺ أمر بقطع نخل بني النضير إلا العجوة، وذلك كانت قوتهم الذي يعتمدون عليها، وهي التي جاء الحديث في فض جلتها، قول النبي ﷺ: (العَجْوَةُ مِنَ الجَنَّةِ)[6]، وثمرها يغدو ما لا يغدو غيره والله أعلم»[7].

ب_ الاتجاه النحوي الصرفي:

ومن نماذجه في تفسير الإمام مالك:

---

(1) ابن رشد، البيان والتحصيل، 116/17.

(2) سورة الذاريات، الآية 17.

(3) ينظر: ابن رشد، البيان والتحصيل، 352/18.

(4) سورة الحشر، من الآية 5.

(5) ينظر: ابن رشد، البيان والتحصيل، 352/17.

(6) أخرجه الترمذي في سننه، برقم 2066، 400/4، وقد ضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة 405/8.

(7) ابن رشد، البيان والتحصيل، 352/17.

ـ قوله في بيان المراد من (إلى) في ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ وفي ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا[1]﴾ «أنه ليس عليه أن يجاوز بالغسل المرفقين والكعبين، وإنما عليه أن يبلغ إليهما لأن (إلى) غاية، وهو الأظهر، إلا أن إدخالهما في الغسل أحوط لزوال تكلف التحديد»[2].

ـ وقوله في قبول شهادة القاذف إذا تاب عند تفسير قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ[3] ﴾، إن شهادة القاذف مقبولة إذا تاب؛ لأن الاستثناء الوارد عقب الجملة المعطوف بعضها على بعض بالواو راجع إلى جميعها، لا إلى أقرب مذكور منها[4].

ـ وقوله في بيان المحروم عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ[5]﴾ لما سئل «عن المحروم من هو؟ فقال إنه ليقال: هو الفقير الذي لا يسأل ويحرم الرزق...»[6]، وقد أوضح محمد بن رشد ما حمل مالكًا على ذلك المعنى، فقال: «تفسير

(1) سورة المائدة، من الآية 6.

(2) ابن رشد، المقدمات الممهدات، 77/1.

(3) سورة النور، الآية 4-5.

(4) ينظر: ابن رشد، المقدمات الممهدات، 271/3.

(5) سورة المعارج، الآية 24-25.

(6) ابن رشد، البيان والتحصيل، 346/18.

مالك المحروم بأنه الفقير الذي لا يسأل صحيح؛ لأن الله عز وجل قال: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾، يدل أن السائل غير المحروم، إذ لا يعطف الشيء إلا على غيره لا على نفسه»[1].

ج_ الاتجاه البلاغي:

ومن نماذجه في تفسير الإمام مالك:

_ تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى[2]﴾ وقوله: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ[3]﴾ حيث روي عن مالك أنه قال: «أحسن ما سمعت في تأويل هذه الآية: (الحر بالحر) أن معنى ذلك الجنس، الذكر والأنثى فيه سواء، وكذلك العبد بالعبد معناه الجنس، الذكر والأنثى سواء، وأعاد تعالى ذكر الأنثى بالأنثى إنكارًا لما كان من أمر الجاهلية، ألا ترى أن ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ إلى قوله ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ بالمساواة في ذلك، الحرية في جنسها، والعبودية في جنسها، وهذا جيد؛ لأن الألف واللام إنما يدخلان على الواحدة للتعريف: إما

(1) ابن رشد، البيان والتحصيل، 346/18.

(2) سورة البقرة، من الآية 178.

(3) سورة المائدة، من الآية 45.

بالعهد، وإما باستغراق الجنس، فإذا لم يكن عهدًا فلا بد أن يحمل على استغراق الجنس، وإلا كان نكرة، فكأنه قال تعالى على هذا التأويل: الأحرار بالأحرار، والعبيد بالعبيد»[1].

ـ وقوله في تفسير الآية ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ[2]﴾ لما وُجه إليه سؤال: أهي هذه المجالس؟ قال: نعم، ومجلس النبي ﷺ[3]، وقد توسع فيه ابن رشد وقال: «والذي ذهب إليه مالك في هذه الرواية من أن المراد بالمجلس في الآية مجلس النبي -عليه السلام- وسائر مجالس الخير والذكر أولى، لأن الألف واللام في قوله في المجلس قد تكون للعهد، وهو أن يكون جرى في مجلس النبي -عليه السلام- من ترك التوسع فيه لمن جاء إليه سببًا نزلت الآية من أجله، وقد تكون لاستغراق الجنس، فإذا لم يثبت السبب وجب أن يحمل على استغراق الجنس، ولو ثبت السبب لوجب أن تحمل الآية على استغراق الجنس، لوجود معنى السبب في غير مجالس النبي -عليه السَّلام- وهو يقع على من يريد من المجلس مثل ما أراد أهله منه بالتوسيع له فيه»[4].

الخاتمة:

يتبين لنا من خلال هذا البحث أن الإمام مالكًا عربي قح، ينتهي نسبه إلى قبيلة أصبح اليمنية، ولم يجر عليه رق قط، ولم يكن من موالى آل تيم، ولم تعْدُ علاقة أجداده مع

---

(1) ابن رشد المقدمات الممهدات، 283/3.

(2) سورة المجادلة، من الآية 11.

(3) ينظر: ابن رشد، البيان والتحصيل، 111/18.

(4) ابن رشد، المرجع السابق، 111/18-112.

التيميين تحالفًا ومصاهرة، واتهامه باللحن بالعربية، إنما أريد به الحط من منزلته العلمية، والطعن في سيرته ومسيرته الحافلة بالإنجازات غير المسبوقة في العلوم الإسلامية.

كما يتبن لنا من خلال شهادات علماء التراجم وإحالات المفسرين التي سردنا بعضًا منها في البحث، أن الإمام مالكًا كان مفسرًا بارعًا له كتاب في التفسير، وقد وصل إلينا تفسيره عن طريقين: عن طريق كتبه التي رويت عنه، والتي كان كتاب الموطأ برواياته المختلفة أصحها وأقواها سندًا، وأجمعها لفقهه وتفسيره وحديثه، وعن طريق تلاميذه، فقد كانوا هم ومؤلفاتهم المصدر الثاني لنقل تفسيره، وجل آرائه.

ويتميز تفسير الإمام مالك بالتعددية في اتجاهاته، وكان من أهم اتجاهاته التي لفت نظرنا الاتجاه اللغوي الذي استطعنا -من خلال دراسته دراسة وصفية تحليلية- دحر الشبهات التي أثيرت حول فصاحة الإمام مالك.

وكان الإمام مالك ينهل اتجاهه اللغوي في تفسيره من منابع عديدة، أهمها: كلام العرب، ولغات العرب ولهجاتها، ثم رأيه الشخصي المبني على السليقة العربية.

وإذا استقرينا نماذج للاتجاه اللغوي في تفسير الإمام مالك، أدركنا أنها متنوعة تنوع علوم اللغة العربية، فمنها ما يتجه اتجاهًا معجميًّا، وما يتجه اتجاهًا نحويًّا صرفيًّا، وما يتجه اتجاهًا بلاغيًّا، وغيرها من الاتجاهات اللغوية الأخرى التي لم يتقصّها هذا البحث، وبذلك قد فتحنا الباب بمصراعيه أمام الباحثين اللاحقين لتداركها، فالكمال لله وحده.

المصادر والمراجع

1. إبراهيم مصطفى وغيره، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، د.ت.
2. ابن العربي، أبو بكر المعافري، القبس في شرح مؤطأ مالك بن أنس، تحقيق: محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م.
3. ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تصحيح: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.
4. ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، تحقيق: محمد حجي وآخرِين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1408هـ/1988م.
5. ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي، المقدمات الممهدات، تحقيق: محمد حجي وآخرِين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ/1988م.
6. ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصاحبي فِي فقه اللغة العربيةِ وسنن العرب في كلامها، مطبعة محمد علي بيضون، الطبعة الأولى، 1418هـ/1997م.
7. ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد اليعمري، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، د.ط، د.ت.
8. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1408هـ/1988م.

9. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1420هـ/1999م.
10. ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ.
11. أبو زهرة، محمد، مالك حياته وعصره وآراؤه وفقهه، دار الفكر العربي، مصر، د.ط، د.ت.
12. أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، مسنده، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، 1404هـ/1984م.
13. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 1996م.
14. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 1992م.
15. الألوسي، محمود أبو الفضل، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.
16. أمين الخولي، الأعمال الكاملة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، 1994م.
17. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، الجامع الصحيح المختصر، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ/1987م.
18. الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرِين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.

19. حميد لحمر، الإمام مالك مفسرًا، مجلة الإحياء الصادرة عن الرابطة المحمدية للعلماء، المغرب، العدد 27، 2008م.
20. خالد أوخراز، جهود الإمام مالك في علوم القرآن، الأعمال الكاملة لمؤتمر الإمام مالك، بالجامعة الأسمرية، ليبيا، 1435هـ/2013م.
21. دار الإفتاء الكويتية، وحدة البحث العلمي، المذاهب الفقهية الأربعة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى، 1436هـ/2015م.
22. الداوودي، محمد بن علي بن أحمد، طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.
23. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 14065هـ/ 1985م.
24. الزبيدي، محمّد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة محققين، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، 1385هـ/1965م.
25. السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، الأنساب، تعليق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1408هـ/1988م.
26. السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، بيروت، د.ط، 1416هـ/1996م.
27. السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.
28. الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى، أدب الكتاب، تعليق: المطبعة السلفية، مصر، الطبعة الأولى، 1341هـ.

29. طرهوني، محمد بن رزق، وغيره، مرويات الإمام مالك بن أنس في التفسير، دار المؤيد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى 1415هـ/1995م.
30. الطيار، مساعد بن سليمان بن ناصر، التفسير اللغوي للقرآن الكريم، دار ابن الجوزي، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 1422هـ.
31. الفاسي، أبو عبد الله محمد بن الطيب، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تحقيق: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات، الطبعة الأولى، 1421هـ/2000م.
32. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وغيره، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى، د.ت.
33. القاضي عياض، أبو الفضل اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق: عبدالرحمن الصحراوي وغيره، مطعبة الفضالة، المحمدية، المغرب، الطبعة الأولى،1981م.
34. مسلم، بن الحجاج أبو الحسين القشيري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1374هـ/1955م.
35. اليماني، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، 1434هـ.